

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١٦٥

الأربعاء، ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد عمروف	(كازاخستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيلتشوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد تسانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرنش

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2017/1109)

1801975 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2017/1109)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد مايكل كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيهماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ينضم السيد ماديرا إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من أديس أبابا.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/1109 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كيتينغ.

السيد كيتنغ (*تكلم بالإنكليزية*): لقد مضى الآن ما يقارب العام منذ أن شهد الصومال انتقالا سلميا للسلطة وانتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو.

وشأن العديد من الحكومات الجديدة، فقد واجهت حكومته صعوبات كثيرة. وفي هذه العملية، وضعت خطة وطنية جديرة بالثناء تشمل الإصلاح المالي، وتوفير فرص العمل، والسياسات الشاملة للجميع، وحل النزاعات، وإصلاح قطاع الأمن. وينصب التركيز الآن على المهمة الأساسية المتمثلة في وضع خطة للانتقال الأمني.

وفي تنفيذ هذا البرنامج المتعدد الجوانب، تواجه الحكومة الاتحادية عددا من التحديات الرئيسية، يتمثل الأول في تعبئة القدرات التقنية والمالية الكافية. ويتمثل الآخر في ضمان اتباع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية على السواء لنُهج منسقة ومتسقة. ويتجلى الثالث في الإدارة الناجحة للدوائر القوية التي يجب إشراكها، وتشمل ولايات الاتحاد، والبرلمانيين، ووسطاء السلطات العشائرية، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين.

ومن المشجع أنه بعد فترة من التوتر بين الولايات الأعضاء في الاتحاد والحكومة الاتحادية في أواخر العام الماضي، أصبحت العلاقة مستقرة. ولا يزال شكل وهيكل النظام الاتحادي في الصومال محل نقاش محتدم، ولكن الالتزام المتجدد من جانب الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بالتعاون من أجل تلبية احتياجات الصومال أمر أساسي لإحراز تقدم على جميع الجبهات. ومن المشجع أيضا تحسن العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، كما يتضح من اعتماد قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يشكل معلما بارزا في التنظيم العام للاقتصاد، ومن زيادة ثقة قطاع الأعمال التجارية والإيرادات المحلية.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، أثنى صندوق النقد الدولي على التقدم الذي أحرزته السلطات الصومالية في مجال إصلاح السياسات وانتهاءها بنجاح من أول برنامج يشرف عليه موظفو الصندوق في البلد منذ انتهاء الحرب الأهلية. وهذا يضع البلد على طريق يؤدي إلى تخفيف عبء الديون وزيادة القروض والاستثمارات من القطاعين العام والخاص، وإلى صرف المزيد من الأموال على الخدمات والهياكل الأساسية. وكان واضحا في

مؤتمر الأمن الصومالي ومنتدى الشراكة الذي عقد في مقديشيو في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ أن علاقة الصومال مع الشركاء الدوليين لا تزال قوية. وتعتقد الحكومة أنها تحتاج وتستحق المزيد من الدعم المالي لتنفيذ برنامجها الإصلاحي، حتى وإن كان ذلك ينطوي على بعض المخاطر المحسوبة من قبل الجهات المانحة.

لكن تظل الحالة السياسة الصومالية مضطربة. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر، زادت حدة التوترات في مقديشيو جراء الاعتقال المتسم بالعنف الذي نفذته وكالة الاستخبارات والأمن الوطني لسياسي معارض بارز، ومداهمة منزل أحد كبار البرلمانيين. وقد أدى الاستبدال الأخير لرئيس البلدية إلى حدوث اضطرابات أيضا. وقد أبرزت تلك الحوادث المشاكل الأساسية التي يلزم التصدي لها، مثل عدم كفاية القواعد والضمانات التي تحكم سير السياسة، بما في ذلك إجراءات الإقالة؛ وعدم وضوح الأدوار وخطوط المساءلة للعديد من الجهات الفاعلة الأمنية؛ واستمرار الممارسات الفاسدة والأموال المجهولة المصدر في الحياة السياسية.

إن الفساد هو آفة تقوض جهود الإصلاح وتحد من ثقة الصوماليين في قادتهم ومؤسساتهم. ويمكن رؤية الآثار في جميع مجالات الحياة العامة من قطاع الأعمال إلى السياسة، والعدالة والأمن، ويصب ذلك في مصلحة المتطرفين. وقد أعلنت الحكومة عزمها على وضع خطط للتصدي للفساد في العام المقبل. وفي غضون ذلك، يتعين على جميع الأطراف الصومالية احترام سيادة القانون ومقاومة استخدام العنف ضد خصومهم السياسيين. وإلا فإن التطورات الإيجابية العديدة الجارية معرضة للخطر، وسيتم تقويض قدرة الحكومة على تنفيذ خطتها الأوسع، وتحسين حياة السكان.

إن حجم التحديات التي تواجه البلد هائلة. ويلقي الفقر المزمن والاحتياجات الإنسانية المستمرة، بظلال قاتمة على الصومال. ولا يزال خطر المجاعة يلوح في الأفق بعد أربعة مواسم متتالية من الجفاف. وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، تخصيص ١,٦ مليار دولار. وعلى الرغم من تفادي المجاعة في عام ٢٠١٧ بفضل القيادة الوطنية والعمل الإنساني الجماعي والمستويات التاريخية لدعم المانحين، فإن احتياجات الأمن الغذائي تقارب ضعف متوسط السنوات الخمس، ويقدر أن ٦,٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وبلغ سوء التغذية مستويات حالة الطوارئ في العديد من المواقع ويتوقع أن يزداد. وقد أدى الجفاف والصراعات إلى تشريد أكثر من مليوني شخص داخل البلد، منهم ما يصل إلى مليون شخص في الأشهر الـ ١٢ الماضية، بما في ذلك العديد من الأطفال وأكثر من ٨٠ ألف امرأة حامل.

ونظرا للطابع المتكرر لحالات الجفاف في الصومال، فإنه من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لهشاشة الصومال وبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات. وهذا ضروري لمنع المزيد من تدفقات اللاجئين والتشرد. ويجب أن تستكمل التدخلات الإنسانية بالاستثمار في الأشغال العامة والهياكل الأساسية التي توفر فرص العمل. وسيكون الأساس لذلك هو تقييم الاحتياجات الناجمة عن آثار الجفاف وإطار القدرة على التعافي، الذي تقوم الحكومة الاتحادية بوضعه بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي. وستكون هناك حاجة إلى استمرار الدعم لمساعدة الصومال على كسر حلقة الأزمات المتكررة التي تسبب الكثير من المعاناة وتقوض عملية بناء السلام وبناء الدولة.

ويتجلى الأمر الأساسي فيما يخص هذه العملية في التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن كيفية ممارسة السلطة وتقاسمها والمحاسبة عليها. ويتطلب ذلك إحراز تقدم في ثلاثة مجالات رئيسية: مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت، والتحضير لانتخابات ٢٠٢٠-٢٠٢١، وحل النزاعات والمصالحة. ومن المتوقع أن

يبدأ المؤتمر الدستوري الوطني المقرر عقده في آذار/مارس و/أو نيسان/أبريل المرحلة التالية من عملية مراجعة الدستور، مع التركيز على تقاسم الموارد والسلطة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، ووضع مقديشيو ومواءمة دساتير الاتحاد والولايات.

في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أطلقت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات خطتها الاستراتيجية لتنظيم انتخابات عامة. وسيتطلب ذلك دعما سياسيا مستداما وتمويلا من جانب المانحين. وسيساعد تسجيل الأحزاب السياسية على استقرار الحالة السياسية، وقد تم حتى الآن تسجيل سبعة أحزاب، من بينها حزب تقوده امرأة. ويشكل التسجيل أيضا خطوة أساسية نحو إجراء انتخابات عامة. وتشمل الأولويات العاجلة سن البرلمان للقانون الانتخابي واعتماده له، والتوصل إلى اتفاق بشأن نظام التمثيل، والقرارات المتعلقة بتسجيل الناخبين، واستمرار بناء القدرات، والتطوير المؤسسي للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، بما في ذلك في الولايات الأعضاء في الاتحاد.

وفيما يتعلق بحل الصراعات والمصالحة، تخطط الحكومة الاتحادية لإطلاق استراتيجية وطنية خلال الأشهر المقبلة، مع التسليم بالطابع المتعدد الأوجه للعديد من المنازعات والمظالم في البلد. وقد أحرز بعض التقدم المهم في الميدان. فمنذ عام ٢٠١٥، جرى تقسيم غلمدغ بين سلطات الولاية وأهل السنة والجماعة، وكانت إدارة الولاية انتقلت إلى كادادو. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير في طوسمريب، شهد الرئيس فرماجو على احتفال بإبرام الاتفاق بين الاثنين على دمج الجمعيتين الوطنيتين والدستورين وبشأن الترتيبات الأمنية وعودة إدارة الولاية إلى طوسمريب، وهو اتفاق تم التوصل إليه عن طريق الحوار السياسي. ويبشر ذلك بالخير فيما يخص الجهود الرامية إلى حل النزاعات الأخرى بما في ذلك في غالكعيو. ولا يزال العديد منها مستعرا، مع تهيئتها حيزا لحركة الشباب وتحويل الانتباه عن التهديد الأكبر الذي تمثله.

وهناك خطر جدي من أن المنازعات التي طال أمدها بين بونتلاند وصوماليلاند، ولا سيما المواجهة المسلحة في سول، يمكن أن تتحول إلى أعمال عنف في الأيام المقبلة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة. ويأتي ذلك بعد الانتخابات الرئاسية التي تأخرت والنقل المنظم والسلمي للسلطة الذي حدث في صوماليلاند في أواخر العام الماضي. وبدعم من الشركاء الدوليين، بمن فيهم الكثيرون في المجلس، قمت بحث زعماء بونتلاند وصوماليلاند على إعلان وقف للأعمال القتالية وسحب قواتهما، واستعادة الوضع السابق وفتح قنوات الاتصال بينهما.

ولا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا قويا، رغم، أو ربما بسبب أنها تعاني نتيجة الضغوط المالية وعمليات مكافحة الإرهاب والضربات الجوية. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت مقديشيو للهجوم الأكثر فتكا الذي تسبب فيه انفجار ناجم عن جهاز متفجر مرتجل، قتل ما يناهز ٥١٢ شخصا، معظمهم من المدنيين. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، تقريرها العلني الأول المعنون ”حماية المدنيين: بناء أسس السلام والأمن وحقوق الإنسان في الصومال“، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ووثقت البعثة مقتل ما مجموعه ٢٠٧٨ وجرح ما مجموعه ٢٥٠٧ من المدنيين. وقتلت حركة الشباب الغالبية العظمى من هؤلاء الضحايا. وقد اختطفت حركة الشباب المدنيين ونفذت عمليات اغتيال محددة وعمليات إعدام بدون محاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، اختطفت حركة الشباب ٧٢٩ مدنيا، أطلق سراح ٤٠٣ منهم. وقبل خمسة أيام، أنقذت قوات دنب الخاصة التابعة للجيش الوطني الصومالي ٣٦ طفلا من معسكر تدريب تابع لحركة الشباب، تم تجنيد العديد منهم قسرا في الحركة.

وستتطلب هزيمة حركة الشباب اتباع استراتيجية عسكرية وسياسية، تتجلى في استخدام القوة واللين على حد سواء،

فضلا عن بذل جهود متواصلة لمعالجة أوجه القصور التي تمنح المتطرفين نوعا من المصداقية. ويشمل ذلك الفساد ونقص فرص التعليم وفرص العمل للشباب، وضعف قدرات العدالة الوطنية والسجون، والمظالم الناشئة عن النزاعات التي لم تحل. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أساسية من أجل استتباب الأمن في البلد، ويمكن إرجاع الفضل لها في أنها أتاحت المجال للسماح بتحقيق تقدم سياسي في الصومال على مدى العقد الماضي. وأشيد بشجاعة وتضحيات قواتها، وأشعر بالامتنان للبلدان المساهمة بقوات عسكرية وبأفراد شرطة لالتزامها تجاه الصومال.

ولا يمكن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن تبقى هناك إلى أجل غير مسمى. وسيتطلب هذا العام بذل جهود متفانية من جانب القيادة الصومالية والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين لبناء المقبولية السياسية والقدرات تشغيلية لقطاع الأمن الصومالي. وذلك سيمكن البعثة من تسليم المسؤولية تدريجيا إلى قوات الأمن الصومالية وتمكين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات – وفقا للاتفاقات في هيكل الأمن الوطني – من احتكار استخدام القوة. فالحالة الراهنة، حيث تتجزأ المسؤوليات الأمنية التي غالبا ما تتولاها جهات خاصة ولا تخضع للمساءلة، أمر خطير ولا يمكن الدفاع عنه على حد سواء.

وقد اتفقت حكومة الصومال الاتحادية وحكومات الولايات الأعضاء في الاتحاد، تحقيقا لتلك الغاية، على وضع خطة انتقالية في الربع الأول من هذا العام، بالعمل عن كثب مع الشركاء الدوليين، وأهمهم الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والمستثمرين الدوليين الرئيسيين في أمن الصومال، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. وقد اتفقوا على وضع خطة تقوم على شروط بمعالم واضحة ومواعيد مستهدفة. وستكون قائمة على نهج شامل تجاه الأمن لضمان تركيز التخطيط، لا على تسليم المهام العسكرية فحسب، بل كذلك على أعمال الشرطة وسيادة القانون وتعزيز الحوكمة المحلية الأساسية، وكلها ضرورية للحفاظ على المكاسب الأمنية وموثوقية الدولة. وستكون الخطة الانتقالية الأساس لتأمين الدعم المستقبلي للقطاع الأمني في الصومال، ولبعثة الاتحاد الأفريقي.

إن نقطة انطلاق الخطة ليست مثالية. فقد قامت حكومة الصومال الاتحادية بتقييم تقييم للتأهب التشغيلي للجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية، بتوفير فهم أكثر وضوحا لقدرتها. وقد كشفت عن أوجه قصور متعددة وعن التحدي الهائل الماثل في ترجمة الهيكل الأمني الوطني إلى حقيقة على الأرض. ولذا فإن استمرار وجود البعثة سيكون ضروريا. وسيكون السحب السابق لأوانه لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي هدية لحركة الشباب، وقد يقوض المكاسب التي تحققت، بتكلفة بشرية ومالية كبيرتين، على مدى العقد الماضي. وستواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والمستثمرين الرئيسيين في الأمن على استكشاف آليات تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة، ودعم البعثة للوفاء بولايتها على نحو فعال.

هناك تقدم يتم إحرازه. وقد تم دمج أفراد قوات دفاع بونتلاند الـ ٤٠٠ ٢ في الجيش الوطني الصومالي – وهو نموذج محتمل للإدماج في أجزاء أخرى من البلد. وهناك اتفاق بشأن توزيع أعداد من الشرطة لكل ولاية ولمقديشو والحكومة الاتحادية. وقد وضعت كل ولاية من الولايات الأعضاء في الاتحاد خطة لشرطة ولائية. وقد أقر نموذج للعدالة والإصلاحيات من قبل مجلس الأمن القومي، مما يوفر الأساس لإنشاء نظام قضائي مستقل ونزيه. وقد وضعت خطط عمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية بشأن منع التطرف العنيف ومكافحته.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق بالغ. وسيادة القانون ضعيفة والقدرات والآليات اللازمة لحماية وتعزيز الحقوق الأساسية منعدمة. فالإخلاء القسري والعنف الجنسي وقمع حرية التعبير من بين المؤشرات العديدة، مع تعرض

مجموعات المهمشين والأقليات بوجه خاص للخطر. وتدعم الأمم المتحدة الحكومة الاتحادية لتعزيز أطر ومؤسسات وتدابير لدعم حقوق الإنسان والتصدي للإفلات من العقاب وتحسين حماية النساء والأطفال، ولاتخاذ إجراءات لإنهاء إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. ويمثل تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان خطوة إيجابية إلى الأمام.

فالصومال يحرز تقدما واضحا، على الرغم من أن المخاطر ما زالت حقيقية. ومن حسن الطالع وجود حكومة ملتزمة بتنفيذ الإصلاح وحل النزاعات وتلبية احتياجات السكان الاجتماعية والاقتصادية والأمنية الهائلة. ولا يرتهن التقدم المستمر بالإرادة السياسية القوية للحكومة الاتحادية ومهاراتها فحسب، بل كذلك بالتعاون والشراكة مع الولايات الأعضاء في الاتحاد والبرلمان وشيوخ العشائر والأعمال التجارية والشركاء الدوليين. فعندما تتعاون جميع هذه الجهات المعنية، يمكن قطع أشواط كبيرة.

إنني أشجع الجهات الصومالية صاحبة المصلحة تشجيعا قويا على الوحدة للتصدي لتلك الأولويات وجعل عام ٢٠١٨ عاما للتنفيذ. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع الشركاء الدوليين على مواصلة سخائهم المالي، ودعمهم لتعزيز القدرات التقنية، وأن يكونوا شفافين ومنسقين في مساعدتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد كيتينغ على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي فرصة أخرى لتقديم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن عن الحالة في الصومال. فمخاطبة المجلس تظل شرفا عظيما لي.

أنقل إلى المجلس تحيات رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد موسى فكي محمد، الذي يشيد بالجهود الهائلة التي يبذلها المجلس وحكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي لاستعادة السلام والأمن والازدهار للصومال وشعبه.

لقد شهد الصومال، منذ بياني الأخير أمام المجلس (انظر S/PV.7905)، تطورات سياسية وأمنية، كان لها أثر كبير على البلد، وعلى سعينا المشترك من أجل احتواء تنظيم الشباب ووضع حد للتمرد والتطرف العنيف في البلد وفي المنطقة. ويشكل التوقيع على اتفاق السلام والوحدة والمصالحة – في فيلا الصومال في مقديشو في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بين رئيس ولاية غالمودوغ، السيد أحمد دوالي جيلي ”زاف“، وزعيم حركة أهل السنة والجماعة، السيد شيخ محمود شاكر، والاحتفال الرفيع المستوى في ١٨ كانون الثاني/يناير في دوسمريب، إيذانا ببدء تنفيذ الاتفاق في حضور الرئيس فرماجو، رئيس دولة جمهورية الصومال الاتحادية – تطورا إيجابيا جدا في عملية المصالحة فيما بين الطبقة السياسية في غالمودوغ. ويمثل ذلك الحدث الهام، الذي شمل كذلك جولة مصالحة من قبل الرئيس فرماجو على البلدات والقرى في بونتلاند وغالمودوغ، دليلا واضحا على عزم الشعب الصومالي على السعي إلى تنحية خلافاته جانبا والتركيز على العوامل التي توحده للسماح باستعادة السلام والوحدة والاستقرار، لا في غالمودوغ فحسب، بل كذلك في كامل أراضي جمهورية الصومال الاتحادية.

ونهنئ الرئيس محمد فرماجو، في ذلك السياق، على استخدام حكمته في تنظيم وترؤس اجتماع استشاري رفيع المستوى دام تسعة أيام مع القيادات السياسية العليا في البلد، مما يساعد على التخفيف من توتر البيئة السياسية الصعبة التي تكتنف الأزمة، ويسمح بمشاركة الشاملة من جانب الطبقة السياسية والتوصل إلى اتفاقات بشأن طرق التعامل مع مجموعة متنوعة من المسائل البالغة الأهمية بالنسبة لمستقبل البلد. وهذه الاتفاقات – التي ظلت سعت نحو أنسب السبل لتحسين الأمن في البلد والقضاء على الإرهاب وتعزيز النظام الاتحادي وتسريع مسار استعراض

الدستور المؤقت وتبني نهج موحد لعملية ٢٠٢٠ الانتخابية وتعزيز التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد ووضع المشاريع الإنمائية وتقديم المساعدة الإنسانية وإلقاء الضوء على أهمية سد الثغرات في الهيكل الأمني الوطني وتسريع تشكيل جيش وطني متكامل وإعادة تشكيل قوات الدفاع وتكوين لجنة تقنية لمجلس الأمن الوطني للعمل على توزيع الشرطة وخفر السواحل – محورية في جهودنا المشتركة الرامية إلى التعامل مع الأمن بطريقة شاملة وكفالة استقرار دائم في البلد.

وتمثل المظاهر القوية لوحدة القيادة السياسية الصومالية أمرا أساسيا لا غنى عنه لنجاح جهودنا الجماعية في الصومال. ويمثل الفقر المدقع والتمرد والتعصب والمظالم المجتمعية الراسخة والتنافس الإيديولوجي والتطرف العنيف والإرهاب، بعض العوامل الهامة المؤثرة في استمرار تقلب البيئة السياسية والأمنية في البلد.

ولا بدّ من الاستفادة من الوحدة التي عرفتها القيادة السياسية الصومالية حديثاً. ومن الضروري التصدي لهذه التحديات ومعالجتها بصورة شاملة ومتزامنة وبعزم متجدد.

ولا تزال الحالة الأمنية في الصومال حالياً تتسم بالتقلب. فحركة الشباب تشن هجمات باستخدام قنابل بدائية جداً. وتُسجّل بانتظام يبعث على القلق هجماتٍ بالأجهزة المتفجرة المرتجلة وكمائنٍ واغتيالات وهجمات بالقنابل اليدوية. وقد شهدنا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر مثالاً مروعاً على الدمار الذي يمكن لحركة الشباب أن توقعه في الصومال وشعبه عندما قاد أعضاء في الحركة، في هجوم جبان، شاحنة كبيرة مفخخة انفجرت عند تقاطع زوبي المزدحم في مقديشو، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٥٠٠ شخص وإصابة مئات آخرين.

وكانت مذبحة زوبي الهجوم الإرهابي الأشد فتكاً في الصومال وقد صدم حجمها الكثيرين خارج الصومال والمنطقة، ولكن المذبحة لم تُثر احتجاجاً على نطاق واسع ضد حركة الشباب وحسب لكنها وحّدت أيضا جميع الصوماليين، وذلك في تجسيد للروح الحقيقية للشعب الصومالي الشجاع. وفي الواقع، فإن كسب الناس إلى جانبنا وحرمان حركة الشباب من الحيز الإقليمي والمأوى بين المجتمعات المحلية الصومالية هما مفتاح النجاح في مساعينا المشتركة من أجل استعادة السلام والأمن الشاملين في الصومال. وفي حين كان الصومال في أسوأ حالاته عقب الهجوم، شهدنا استجابة فورية ومناسبة من الحكومة الاتحادية. فلم يكتفِ الرئيس فرماجو بحشد البلد خلف جبهة متحدة، لكنه دعا أيضاً إلى عقد دورة استثنائية للبرلمان لتوجيه المجلسين مباشرة لوضع استراتيجيات بشأن مسارات العمل الإضافية التي يتعين الاضطلاع بها لمكافحة عدو مشترك على نحو فعال. ونشير أيضاً إلى الجهود الحميدة التي بذلها الرئيس للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لحشد دعمها عقب الهجوم.

إن هذا العام عام حاسم بالنسبة للاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ويرتبط هذا بولايتنا الحالية بموجب القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، الذي يطلب تخفيض قوات بعثة الاتحاد الأفريقي تدريجياً وزيادة أفراد الشرطة العاملين فيها وشن عمليات هجومية ضد حركة الشباب. وعلى الرغم من العبء الذي يلقيه القرار على عاتق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإن مستويات قوات البعثة قد انخفضت الآن وهي تقف عند ٢٠ ٥٣٧ فردا بعد تخفيض عدد أفرادها في عام ٢٠١٧. كما شهدنا النشر الإضافي لعناصر شرطة من نيجيريا، ونتوقع في الأسابيع المقبلة نشر وحدة شرطة مشكّلة أخرى من سيراليون.

وفيما تعدّ البعثة لخروجها من الصومال في نهاية المطاف، نتصل اتصالاً منتظماً مع الحكومة الاتحادية ونتشاور معها بشأن كيفية ضمان ألا يكون نقل البعثة لمسؤولياتها الأمنية سلساً فحسب، وإنما أيضا أن يجري تنفيذه استنادا إلى الأوضاع القائمة وبصورة تتسم بالمسؤولية، على النحو الصادر به تكليف من المجلس في آب/أغسطس. وهذا هو السبب في أن الاتحاد

الأفريقي والبعثة يواصلان العمل مع الحكومة الاتحادية بشأن العملية الانتقالية. وفي هذا السياق، قدم كل من الاتحاد الأفريقي والبعثة ملاحظات قيمة بشأن الخطة الانتقالية للحكومة وشاركا في رئاسة اجتماع الحكومة للتخطيط للمرحلة الانتقالية المعقود في ١٥ كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى إنشاء فريق أساسي للخطة الانتقالية.

ومن جانب الاتحاد الأفريقي والبعثة، نود أن يكون هناك اتساق بين مختلف أصحاب المصلحة في الخطة الانتقالية للصومال. ونود أيضاً أن نرى آلية مناسبة لقيادة الخطة الانتقالية، تتجنب الازدواجية في الجهود وتأخذ في الاعتبار قرارات الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وبخاصة بدء تشغيل القوة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والصومال.

وتتطلع البعثة إلى تحقيق انتقال واقعي ومسؤول. وسنعمل مع الجيش الوطني الصومالي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة للاضطلاع بعمليات قوية ضد حركة الشباب. وسنواصل تأمين طرق الإمداد الرئيسية وحماية المراكز السكانية وبناء الهياكل الأساسية – مثل الجسور الرئيسية – بغية ربط المراكز السكانية ودعم الأنشطة الإنسانية. بيد أن هذه العمليات كلها مرهونة بتوفر الدعم اللازم وعناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها.

وأودّ أن أذكّر المجلس بأن خطة الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، توخت جيشاً وطنياً مبنياً على أساس أربعة مبادئ – جيش صومالي مقبول وخاضع للمساءلة ومعقول التكلفة ويتمتع بالقدرة. ومع إصدار الحكومة الاتحادية لتقرير تقييم الاستعداد التشغيلي الصريح والشفاف في كانون الأول/ ديسمبر، يتشاطر الاتحاد الأفريقي والبعثة تقييم الحكومة القائل بأن الجيش الوطني الصومالي، في جاهزيته العملياتية الحالية، ليس في وضع يسمح له بتسلم المسؤولية من قوات البعثة المنتشرة حالياً في الصومال.

وكان الهدف الرئيسي من تقييم الجاهزية العملياتية تحديد القدرة التشغيلية الحالية للجيش الوطني الصومالي ومدى استعداده لتحمل مسؤوليات البعثة. بيد أن الاتحاد الأفريقي والبعثة يعتبران أن تقييم الجاهزية العملياتية هو عملية تحدّد الثغرات في الجيش الوطني الصومالي التي يجب التصدي لها قبل أن تبدأ عملية انتقال البعثة بفعالية ومسؤولية. وتتحمل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى حد كبير عبء الأمن في الصومال. وسنواصل إرشاد الجيش الوطني الصومالي وقوة الشرطة الصومالية، على النحو المطلوب في قرار المجلس، حتى يحين الوقت الذي تُعتبر فيه ظروف الصومال مناسبة للانتقال إلى ممارسة السيادة الكاملة على مسؤولياته الأمنية. ويجب أن تشمل هذه العملية تقييم الجاهزية العملياتية للقوات الإقليمية في الأسابيع والأشهر المقبلة.

لقد دعا القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧) إلى تنقيح مفهوم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي ضوء التحديات التي تواجهها البعثة في تنفيذ مفهوم العمليات الحالي، عقد رؤساء الدول ورؤساء أركان الدفاع للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة اجتماعاً في أديس أبابا في الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وأوصوا بأن تستعرض مفوضية الاتحاد الأفريقي مفهوم البعثة للعمليات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة. ونعتزم العمل مع الجميع. ولن نستثني أحدا، ونعتزم ضمان أن يتماشى مفهوم العمليات مع الخطة الانتقالية للحكومة. إننا بحاجة إلى رؤية ونهج مشتركين حتى تكون الخطة الانتقالية التي أعلنت عنها حكومة الصومال في ٤ كانون الأول/ديسمبر خطة نتشاطرها جميعا ونكون مستعدين لتنفيذها. وفي حين بدأت المشاورات المتعلقة بمفهوم جديد للعمليات، فإن إنجاز عملية تقييم التأهب التشغيلي سيكون حاسما لوضع خطة انتقالية نهائية، يمكن الاسترشاد بها في وضع مفهوم عمليات منقح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ورغم الوقائع التي جعلنا تقييم التأهب التشغيلي نواجهها جميعا، تواصل الحكومة الاتحادية إحراز بعض التقدم في النهج

المشترك للأمن، ولا سيما تفعيل مجلس الأمن الوطني ورئاسة رئيس الوزراء خير للاجتماع الأول للفريق التنفيذي الذي عُقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وبينما عُقد ذلك الاجتماع لتزويد المانحين الدوليين بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في مختلف جوانب النهج المشترك إزاء الأمن، يلزم تحقيق المزيد من التقدم بشأن الخيارين ١ و ٢، اللذين نعتبرهما وجهين لعملة واحدة، لأن تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من القيام بعمليات رادعة وحماية المراكز السكانية وتأمين وحماية طرق الإمداد الرئيسية لن يكون منطقيا، إلا إذا مكننا الصوماليين من الاضطلاع بهذه العمليات إلى جانبنا وفي نهاية المطاف تولي مسؤوليتها بأنفسهم.

ولتحقيق تلك الأهداف وعدم المخاطرة بعكس مسار المكاسب التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وشركاؤها الصوماليون، لا بد من توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به ليس للبعثة فحسب، وإنما أيضا لقوات الأمن الصومالية. ولذلك، نرحب بالقرار المشترك الذي اتخذه السيد موسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام أنطونيو غوتيريش، المتعلق بتعيين السيد رمضان لعمامرة والسيد جان – ماري غينو، مبعوثين معنيين بتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي. ويجب الإصغاء إليهما بعناية فائقة. إنهما يحاولان حقا المساعدة على التغلب على مشكلة تسبب لنا تحديات كثيرة في الصومال. ونتوقع تقديم مساهمات سخية بفضل جهودهما. وسيكون دورهما حاسما خلال الأشهر المقبلة، فيما يتفاوض شركاؤنا بشأن تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي، ويحدد المبعوثان المعايير المتعلقة بالخيارات الممكنة لذلك التمويل في المستقبل، وكذلك لتمويل الجيش الوطني الصومالي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ماديرا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر السيد مايكل كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطتيهما المفصلتين والحافلتين بالمعلومات اليوم.

ونود أولا الإشادة بالعمل المشترك الذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال. إن نشر مدنيين وعسكريين وأفراد شرطة في إطار جهود بناء السلام، المتمثلة في إعادة بناء الدولة وتعزيز سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وغير ذلك من الأهداف الأساسية، أمر حاسم في السعي إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة دون الإقليمية. ونعتقد أنه يتعين أن تتوخى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال درجة عالية من الشفافية في جهودها لتقديم الدعم والمساعدة، فضلا عن زيادة وتحسين التنسيق وتبادل المعلومات.

وفي هذا الصدد، تُعتبر خارطة الطريق لتحقيق الاستقرار السياسي في الصومال بالغة الأهمية، وهي تدعو أساسا إلى إضفاء الطابع الرسمي على النظام الأساسي للولايات التي يتألف منها الاتحاد وتنفيذ الاستراتيجية الأمنية وبناء القدرة على الصمود وتعزيز التغيير الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي يتطلب من الحكومة الصومالية تحديد أولوياتها في إطار سيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وفيما يتعلق بالتحول الاجتماعي والاقتصادي في الصومال، نعتقد أنه من أجل ضمان تحقيق سلام دائم ومستدام وجعل الدولة الصومالية أقل هشاشة، فمن الضروري عدم الاكتفاء بإصلاح قطاع الأمن، بل أيضا إعادة هيكلة الديون الخارجية للبلد، لأنه في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، لا يمكن أن يكون ثمة سلام دائم دون تنمية ولن تكون هناك تنمية على الإطلاق إذا لم تُحل مشكلة الديون. وفيما

يتعلق بإصلاح القطاع الأمني، فإن الملكية الصومالية أساسية، استنادا إلى علاقة قائمة على الثقة والتوافق والشمول من جانب الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية على السواء. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد الدور الهام لبعثة الأمم المتحدة في دعم مجلس الأمن الوطني، الذي نعتبره حاسما لتحسين القدرات في مجالات التسريح وإعادة الإدماج ونزع السلاح، فضلا عن التعامل مع مسائل الأسلحة والأمن البحري وتعزيز قوات الشرطة في البلد.

وتؤيد بوليفيا تأييدا تاما الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لتنفيذ جميع مبادرات الوساطة والدبلوماسية الوقائية والحوار بهدف التوصل إلى حلول سلمية ومستدامة للصراعات. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وموظفيها الذين ضحى بعضهم بحياتهم من أجل الوفاء بولايتهم. ويجب على مجلس الأمن والأمم المتحدة أن يواصلا المساعدة في تعزيز قدرتها، لكي تتمكن قوات الأمن الصومالية من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن صون الأمن في بلدها، في أقرب وقت ممكن.

وإننا نشعر بقلق بالغ جراء التهديد الذي لا تزال تمثله حركة الشباب في الصومال، والذي يهدد باستمرار عملية تحقيق الاستقرار السياسي، ويزيد من التوترات في المنطقة دون الإقليمية، جراء الهجمات القاتلة والمعقدة التي تشنها الحركة على المدنيين الأبرياء وقوات الأمن الصومالية وبعثة الاتحاد الأفريقي. وقد أظهرت الهجمات مرة أخرى أثر هذه الجماعة الإرهابية وأهمية اتخاذ تدابير لمواجهة تهديداتها، ولا سيما في مقديشو، حيث أدت هجمات من قبيل الهجوم الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي إلى فقدان المئات من الأرواح البريئة ووقوع أضرار مادية جسيمة بسبب استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والسيارات المفخخة والأسلحة الثقيلة.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء استمرار الحالة الإنسانية الهشة. ولا تزال عمليات خطف الأطفال وتجنيدهم وتلقينهم مستمرة، إلى جانب أعمال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، ولا سيما اللواتي يعانين من التشريد القسري. ونحن نقدر تنسيق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برامج دعم ترمي إلى حماية ضحايا العنف الجنسي واتخاذ تدابير وقائية. وفي الوقت نفسه، ينطوي خطر المجاعة على عواقب وخيمة على أضعف فئات السكان. وفي هذا الصدد، تدين بوليفيا أي شخص يعوق إيصال المعونة الإنسانية وتطالب الأطراف بأن تسمح وتيسر وصول الناس بشكل كامل وسريع إلى الإمدادات.

وختاما، نحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل تعزيز السلام والاستقرار والأمن في الصومال عن طريق الحوار الشامل للجميع وتنفيذ آليات أمنية فعالة، تمكنه من القضاء مرة واحدة وإلى الأبد على الأخطار التي تهدد عملية السلام والتي تهدد، قبل كل شيء، الشعب الصومالي بأسره.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد هذه الجلسة ونعرب عن امتناننا للسيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونقدر كذلك الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد فرانسيسكو كايتانو خوسي ماديرا.

وتؤيد بيرو الهدف المتمثل في تحقيق السلام المستدام في الصومال، وتدين بشدة وحشية حركة الشباب الإرهابية. ونعرب أيضا عن قلقنا إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي شوهدت في البلد، ولا سيما حقوق الفتيان والفتيات، ومعظمهم من ضحايا التجنيد.

كما نشيد بالتقدم الذي أحرزه الصومال وبالجهود التي تبذلها الحكومة الجديدة، ولا سيما في عملية بناء دولة اتحادية،

بما في ذلك وضع الخطوط العامة لاستراتيجية أمنية وطنية، على الرغم من الظروف الصعبة، وحقيقة أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في الصومال. ونثني على الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، في جملة أمور، على الاتفاق على المبادئ التي ينبغي أن تشكل الأساس لتلك الاستراتيجية. كما نرحب بإنشاء مجلس الأمن الوطني. ونحن نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يكون هناك انتقال تدريجي ومنظم للمسؤوليات في المجال الأمني من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى السلطات الصومالية، مع كفالة إعدادها الإعداد المناسب للاستجابة استجابة كافية للتهديدات القائمة.

ونشيد، على ذات المنوال، بالخطوات المتخذة من أجل بناء خدمة شرطة صومالية وجيش وطني صومالي. إن وفد بلدي مقتنع بأنه، بالإضافة إلى تلك المؤسسات، يلزم اتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة على جميع المستويات الحكومية. ومن الأساسي مواصلة بناء الثقة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، فضلا عن تزويدهم بالاستقرار وإمكانية التنبؤ بتوزيع الأدوار والمسؤوليات فيما بينها. ونعتقد، في ذلك الصدد، أن إصلاح الدستور أمر بالغ الأهمية لحل مسائل النزاع الرئيسية. ونرحب باعتماد خارطة طريق، ونشدد على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن تقسيم السلطات وبشأن نموذج لإدارة ومراقبة الموارد الطبيعية وتوزيع الدخل.

فالانقسامات السياسية التي كانت قائمة في الصومال تشكل، ربما أكبر عقبة أمام الإصلاحات التي يحتاج إليها البلد. وينبغي فهم المصالحة الوطنية على أنها عملية يقودها الشعب يستهلها المجتمع من المستوى المحلي إلى المستوى الاتحادي. ونحن نعتقد أن من المناسب تقييم إمكانية بدء أعمال تحضيرية موازية لانتخابات شاملة في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. ونحن نعتقد أن التشجيع على زيادة مشاركة النساء والشباب في الانتخابات يمكن أن يكون له أثر كبير على توطيد برنامج وطني يركز على التنمية المستدامة في البلد. ويجب أن تقترن الجهود بالسياسات الإيجابية في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لجميع السكان.

إننا نشيد بالإسهامات الهامة لبعثة الاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وشركائها في تحقيق السلام والاستقرار في البلد. ونعتقد أن من المهم توفير تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام للبعثة بغية تجنب المخاطر المتصلة بالانسحاب قبل الأوان أو على نحو مفاجئ، إذ أن من الممكن جدا أن يعمل ذلك على عكس اتجاه التقدم السياسي الكبير الذي أحرز على مدى العقد الماضي. ومن المهم أيضا الحفاظ على جهود منسقة بين بعثة الاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة والبلدان التي تساهم في عملية السلام. ومن المثير للقلق، في ذلك الصدد، أن الخلافات بين بعض البلدان في الشرق الأوسط يمكن أن تؤجج الخلافات بين الحكومة المركزية والولايات الأعضاء في الاتحاد.

ونشيد، علاوة على ذلك، بمبادرة تكملة الاستجابة للأزمة الإنسانية في الصومال من منظور وقائي. ومن شأن تقييم احتياجات الجفاف أن يساعد الحكومة الاتحادية في فهم العوامل التي تسهم في إضعاف البلد.

وأخيرا، وبالنظر إلى هذه الحالة، من المهم أن نضع في الاعتبار أن أكثر من نصف السكان في سن العمل، ومعظمهم من الشباب، عاطلون حاليا – وهي حالة تفاقمت بسبب عودة ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ. ولذلك، فإننا نشيد بقيام الحكومة بإطلاق خطة إنمائية وطنية تهدف إلى تعزيز انتعاش الاقتصاد الصومالي، ومعالجة الأسباب العميقة للنزاع، ونأمل في أن تحظى بدعم المجتمع الدولي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشيد بفترة الولاية الناجحة لسلفكم والدور الإيجابي الذي اضطلع به في قيادة المجلس خلال الشهر الماضي.

تلتزم حكومة الصومال الاتحادية بإحراز تقدم مستمر بشأن الأمن والإصلاح المالي. فقد أحرز الكثير من التقدم منذ مؤتمر أمن الصومال، بما في ذلك وضع خطة للمخطط في غضون المهلة المحددة، التي حددت بالتعاون الوثيق مع الولايات الأعضاء في الاتحاد. إن العلاقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد علاقة قوية، كما يتبين من جولة الرئيس محمد عبد الله فرماجو الحالية للسلام في الأقاليم الشمالية الشرقية والوسطى من الصومال وزيارته لغالكعيو مع الرئيس زاف، رئيس ولاية غالمودوغ، والرئيس غاس، رئيس بونتلاند. وقد زار الرئيس فرماجو، خلال جولة السلام هذا الأسبوع، عدة مدن في ولايتي بونتلاند وغالمودوغ وعقد اجتماعات حاسمة مع القادة الولائيين والشيوخ ومنظمات المجتمع المدني والسياسيين بشأن عملية المصالحة. وقد شكل الاجتماع الذي أفضى إلى اتفاق بين أهل السنة والجماعة وغالمودوغ معلما بارزا آخر. وكان هناك كذلك تعاون وثيق مع الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك التصدي لمسائل مكافحة الفساد والإصلاح. وقد تم رسم سبيل إلى سياسة شاملة للجميع، وستشمل المناقشات الآن، كذلك، إصلاح القطاع الأمني.

غير أن الإطار القائم لحظر الأسلحة عن الصومال يشكل عقبة رئيسية أمام التنفيذ الفعال لخطتنا الطموحة لإصلاح القطاع الأمني. ويدعم حظر الأسلحة الحالي إمداد مجزأ بالأسلحة والذخائر إلى مختلف كيانات القطاع الأمني أو الولايات الأعضاء في الاتحاد من دون معرفة الحكومة أو موافقتها. ومن شأن ذلك أن يسهم في تفتيت بلدنا وتهديد بنائنا للسلام وتقدمنا السياسي، وفي المقام الأول، وحدة الصومال.

وقد يكون هناك مبرر لاستثناءات محدودة معينة، غير أنه لا بد من مواءمة إطار حظر توريد الأسلحة بشكل وثيق مع هيكل الأمن الصومالي. ويقر فريق الرصد، في مذكرته رقم ٢ للمساعدة على التنفيذ لعام ٢٠١٦ بهذه الشواغل ويقدم توصيات إلى مجلس الأمن لم يتم تنفيذها حتى الآن. إننا دولة هشة نعمل على استعادة عافيتنا، ومن المهم جدا أن يضطلع كل أعضاء مجلس الأمن بدورهم في الضغط للتقليل من الإدارة التفصيلية لأمورنا والمستويات الحالية من التدخل الخارجي في شؤوننا الداخلية، لا سيما فيما يتعلق بالأزمة الجارية في الخليج. وغني عن القول أننا نرى هذه الشواغل إهانة لسيادتنا واستقلالنا. وقد كان هناك وضوح أقل بشأن الأمن، في الماضي، منه بشأن الإصلاح الاقتصادي والسياسي؛ بيد أن هيكلنا الأمني الوطني يوفر الآن نهجا شاملا.

لقد اعتبر التفجير المدمر بالشاحنة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، في تقاطع رئيسي في مقديشو، الذي أدى إلى تدمير ممتلكات وقتل أكثر من ٥٠٠ من المدنيين الأبرياء، مع جرح أو فقدان أكثر من ٢٠٠، الهجوم الإرهابي الأكبر بجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة والأكثر فتكا في تاريخ العالم. وقد كان ذلك الحادث بمثابة تأكيد، مرة أخرى على مقدرة مجموعة الشباب الإرهابية على تدبير هجمات واسعة النطاق، على الرغم من شن الهجمات المكثفة عليه على مدى أشهر من قبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي. وستظل الصومال تذكر على الدوام ذلك اليوم المظلم في تاريخنا. إن الشعب الصومالي وحكومتنا أكثر اتحادا من أي وقت مضى في مكافحة حركة الشباب.

وقد ترأس رئيس الوزراء، بعد الهجوم الذي وقع في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، الاجتماع الأول للفريق التنفيذي بشأن اتباع نهج شامل تجاه الأمن. وقد قاد كل قسم من أقسام الفريق عضو ذو صلة من وزارة اتحادية، بدعم من الشركاء الدوليين، بما

في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتتمثل الأولويات الحاسمة في تمكين عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي من خلال تعزيز فعالية عملياتها وتوفير تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام.

وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن نستمع إلى الرسالة المشتركة لمبعوثي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأن نوليها المراعاة الواجبة، بشأن مشاورات تمويل البعثة.

وعلاوة على ذلك، كشف تقييم الجاهزية التشغيلية الذي أجري مؤخراً عن أن الجيش الوطني الصومالي يفتقر إلى الأفراد المدربين تدريباً مناسباً وإلى الثكنات والأسلحة والذخائر، فضلاً عن الدعم اللوجستي. يتعين تأهيل الجيش الوطني الصومالي في جميع الميادين - التدريب والمعدات والتنقل والأسلحة - كي يتمكّن من أن يرث المكاسب التي تحققت ويملكها ويحافظ عليها. ومن دون الدعم في مواجهة القيود التي ذكرتُها، سيكون الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية سراباً. ينبغي أن يستند الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الجيش الوطني الصومالي إلى الظروف القائمة.

ونغتنم هذه الفرصة لكي نشيد إشادة خاصة بالاتحاد الأفريقي. قبل عشر سنوات كان الصومال في موقف مختلف جداً، والصوماليون في كل مكان ممتنون للتضحيات التي قدمتها البعثة لمساعدة شعبنا. إن الصومال في حاجة إلى البعثة من أجل الانتقال وإلى الدعم المستمر من شركائنا في بناء قوات الأمن الوطنية الصومالية، استنادا إلى هيكلنا الأمني الوطني ونتائج تقييم الجاهزية العملياتية.

وتلتزم حكومة الصومال الاتحادية بإجراء انتخابات ديمقراطية وشفافة وذات مصداقية بحلول عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ تحت قيادة الرئيس فرماجو. إن إجراء الانتخابات في عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ مبيّن بوضوح في الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الاتحادية. وتشدد خريطة الطريق السياسية على أن الديمقراطية عنصر أساسي في بناء دولة قادرة على البقاء. وتحدد خريطة الطريق الخطوات الحاسمة اللازمة لتحقيق الانتخابات المباشرة ذات المصداقية المتوخاة في عامي ٢٠٢٠-٢٠٢١، مع تقسيم الأدوار والمسؤوليات والجداول الزمنية لمختلف مؤسسات الحكومة المكلفة بذلك دستورياً. ويرافق خريطة الطريق مصفوفة إطار منطقي لرصد وتقييم التقدم المحرز، على أساس أسبوعي، بشأن المعايير السياسية لجميع المؤسسات ذات الصلة من جانب لجنة فرعية تابعة لمجلس الوزراء معنية بالسياسيات الجامعة، يرأسها رئيس الوزراء.

وأود أن ألفت انتباه مجلس الأمن إلى الأزمة الإنسانية الوشيكة في الصومال. وفقا للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لا يزال هناك ٦,٢ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية بسبب الجفاف والصراع في الصومال. ويساور الوكالات قلق بوجه خاص من أن المستويات دون المتوسط لهطول الأمطار للموسم الرابع على التوالي والمؤشرات بأنها ستكون دون متوسط لموسم خامس على التوالي يشير إلى أن خطر المجاعة يظل قائما في أجزاء كثيرة من الصومال في عام ٢٠١٨. كما أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء تشريد أكثر من مليون شخص في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى ١,٢ مليون شخص في حالة تشرد طويلة الأمد بالفعل. ونشكر شركاءنا على دعمهم المتواصل ونناشد بقوة سخاءهم في اتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك توفير الموارد، من أجل كفالة استمرار إيصال الإغاثة الإنسانية العاجلة.

وختاماً، يود وفد بلدي أن يعرب مرة أخرى للمجلس عن امتنان الشعب الصومالي وحكومته للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لكفالة تحقيق السلام والاستقرار في بلدهم. كما أود أن أؤكد من جديد على التزام حكومتي بتنفيذ إصلاحاتها الاقتصادية والسياسية والأمنية. ربما يكون الطريق إلى تحقيق السلام النهائي طويلاً وصعباً، لكننا متفائلون، بفضل دعم شركائنا، بأننا سنكمل الطريق إلى السلام والتقدّم والرفاه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥